

# لبنان الاشتراكي

منتصف تشرين الثاني ١٩٦٦

العدد الثاني

العدد الثاني

## في هذا العدد

- \* أزمة انترا في سوق الرأسمالية البنانية
- \* الفيتنام محك الاممية البروليتارية
- \* موازنة ١٩٦٧ والسياسة الاقتصادية الجديدة
- \* بيان الاتحاد العام لطلبة الجمهورية العراقية

## الفيتنام محك الاممية البروليتارية

عرفت الحرب القدرة التي تشنها الولايات المتحدة الاميركية - رأس حربــــــــــــــــة الاستعمار العالمي - على شعب فيتنام تطورات خطيرة خلال الاشهر الماضية . فقد ضاعفت اميركا عدد جنودها في فيتنام الجنوبية ، وانتقلت من قصف المنشآت العسكرية والستراتيجية داخل جمهورية فيتنام الديمقراطية الى قصف مدنها وموانئها ( هانوي وهاي فونغ ) ، هذا فضلا عن انكشاف المراحل المقبلة لعملية " التسلق " العسكري : قصف سد ومنطقة زراعة الارز في فيتنام الشمالية لتدميرها اقتصاديا واجبارها على الاستسلام ، ثم الانتقال لضرب الصين ( وهذا ما ألمح اليه العسكريون الاميريكيون غير مرة ، وبدأت اولى علاماته تآمر في خرق الطائرات العسكرية الاميركية للمجال الجوي الصيني ) .

ان هذه التطورات ما هي الا تتويج وتكريس للتغير الذي طرأ على الاستراتيجية الاستعمارية برمتها خلال العامين الماضيين . وهو يتلخص بالانتقال من الطور الدفاعي القائم على تطويق المعسكر الاشتراكي بحزام من القواعد العسكرية والاحلاف السياسية - العسكرية ( بحجة " منع انتشار الشيوعية " ) وعلى قبول التعايش مع حركات التحرر الوطني والاجتماعي التي عمت العالم الثالث منذ اوائل الخمسينات ، الى الطور الهجومي القائم على العدوان على المعسكر الاشتراكي ( قصف فيتنام الشمالية ) وضرب حركات التحرر الوطني والاجتماعي اواية حكومات اخرى في العالم الثالث تحاول انتهاج خط اصلاحى خجول ( غانا ، البرازيل ، الدومينيك ، الأرجنتين ، اندونيسيا . . . ) من هنا ، فان المعنى الذي يريد الاستعمار الاميركي اعطائه العدوان على فيتنام واضح كل الوضوح : انه التأكيد على استعدادة لسحق اية حركة جماهيرية وطنية او اجتماعية - سلمية او مسلمة - تعرض للخطر ميزان القوى الدولي الذي فرضه هذا الاستعمار وذلك من خلال التلويح بخلق ميزان جديد للقوى .

وبديهي ان هذا الموقف لا يمليه مجرد التصميم على " عرض العضلات " . وانما هو ، بالدرجة الاولى ، التعيير عن الازمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي عامة والتي تحاول حلها بفتح الجبهات العسكرية . وان نظرة بسيطة الى الارقام تبين بشاعة وقذارة الاستغلال الذي تمارسه الاحتكارات الاميركية

على فقراء شعبها - البيض منهم والزنج - بزجهم في تلك المجزرة بيتما تتكدس الملايين  
بل المليارات - في جيوب قبضة من تجار الحروب هؤلاء : فقد ورد في احدى النشرات  
الذى يصدرها " مصرف " ناشيونال سيتي بنك " ان ٢٠ شركة طيران اميركية قد جنست  
١٥٩،٢ مليون دولارا من الارباح الاضافية خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٦٥ ،  
وجنت ٩٩ شركة للتجهيز الكهربائي والالكتروني - يرتبط معظمها بالصناعات العسكرية  
٤٣٥،٥٠ مليون دولارا من الارباح الاضافية خلال الفترة نفسها .

من هنا ، فان مايجرى في فيتنام حاليا ونتائجه سوف يقرر الى حد كبير - ليس  
مستقبل ثورة بلدان العالم الثالث وحسب ، وانما الثورة العالمية باسرها ايضا - اى مستقبل  
الصراع بين المعسكر الاشتراكي وثورة العالم الثالث والطبقة العاملة الغربية  
من جهة والاستعمار ، الطور الاحتكاري والاخير للرأسمالية . وهذا يضعنا فوراً وبالبحاح  
امام مشكلة التضامن الاشتراكي ، اى الاممية البروليتارية .

ان نارة الى الوضع الحالي للمعسكر الاشتراكي من المسألة الفيتنامية تساعد  
على فهم ابعاد هذه المشكلة وتقديم الحلول الملائمة :

- قلنا ان الصين الشعبية - مؤخره المقاومة الفيتنامية الشمالية ضد العدوان  
الاميركي - هي الهدف المقبل لهذا العدوان . ان هذا البلد الذى يعيش ظروفنا  
صعبة جدا من التمنيع والانماء الزراعي - وخاصة منذ سحب المساعدات السوفياتية  
عام ١٩٦١ - يجد نفسه حاليا مجبرا على القيام بحملة تسييس وتحريك واسعة النطاق  
بين جماهيره الكادحة لمواجهة احتمالات العدوان الاميركي ( وهذه الحملة  
هي احدى الاسباب الرئيسية لما يسمى " الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى " ) . ويجدر  
التذكير ان الصين لا تملك - فيما عدا السلاح البشرى - الا اسلحة تقليدية - دفاعية -  
في حين يملك الاتحاد السوفياتي الاسلحة الحديثة المعروفة باسم الاسلحة الاستراتيجية .

ان الصين - الهدف الاول للقواعد الاميركية في جنوب شرقي آسيا - تساعد وتسليح  
شعب فيتنام حسب طاقتها : ذخيرة - اسلحة تقليدية ، متطوعون وتقنيون يبلغ عددهم  
حوالى الاربعين الفا يساعدون على اعادة بناء المنشآت المقنبلة من مصانع ومراقي  
وسدود . . .

ويستخرج من وضع الصين هذا ما يلي : ليست الصين في وضع يمكنها من ان تلعب الدور الحاسم في وقف " التسلق " العسكرى الاميركي . فهي بالكاد قادرة على الدفاع عن نفسها في مواجهة غير متكافئة القوى .

— اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فيجدر التذكير — اولا باول — بانه قد عانى من ست نكسات على الاقل في استراتيجيته العالمية القائمة على التعايش السلمي ( وذلك في غانا ، غينيا ، البرازيل ، الدومينيك ، الأرجنتين ، اندونيسيا . . . ) خسر فيها الحلفاء والاصدقاء . هذا في حين كان يأمل من ممارسته للتعايش السلمي ان يحمي حركات التحرر الوطني .

ما من شك في ان الاتحاد السوفياتي يقدم المساعدات الوفيرة لفيتنام الشمالية . الا ان سياسته حيال الحرب الاستعمارية ضد شعب فيتنام ما تزال سياسة دفاعية وهذا ما لا يتلاءم مع ضرورات الرد على التطور الهجومى الجديد للاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة والذي يتجلى بكل وضوح في العدوان على فيتنام . فالواقع ان اميركا تستفيد من هذا الموقف الدفاعى ومن الخلاف الصينى — السوفياتى لتوسيع حربها في فيتنام ونقلها الى داخل المعسكر الاشتراكى نفسه ولتذكير شعوب العالم الثالث باستعدادها لسحق اية " فيتنام " مقبلية .

مهما يكن رأينا في الخلاف الصينى — السوفياتى ( وسوف تتعرض " لبينان الاشتراكى " لهذا الموضوع في اعداد لاحقة ) ، فلا بد من التشديد على الحقيقة التالية : ان التناقض القائم والذي قد يتم داخل المعسكر الاشتراكى لا يتعدى كونه تناقضا ثانويا غير عدائى ، في حين ان التناقض الذى يوحد المعسكر الاشتراكى بالتحالف مع الطبقة العاملة الغربية وثورة البلدان المتخلفة ضد العدو المشترك — الاستعمار كأعلى وآخر مراحل الرأسمالية . . . هو التناقض الرئيسى في عصرنا هذا .

من هنا فان شعار : وحدة المعسكر الاشتراكى تجاه العدوان الاميركى على فيتنام هو التعبير العملي الوحيد عن الامية البروليتارية . وهذا يعنى عمليا ما يلي :

— اعلان الاتحاد السوفياتي — بوصفه اول دولة اشتراكية واقواها — بانه يعتبر ان اى عدوان على اية دولة اشتراكية هو عدوان عليه — وهذا ما يرفضه الاتحاد السوفياتي الى الان بالرغم من ارتباط دول المعسكر الاشتراكي كلها بميثاق دفاع مشترك ، وبالرغم من الطلب الرسمي الذى وجهته له قيادة الحزب الشيوعي الصينى بهذا الصدد .

— لقد اتضح بما لا يسمح الشك من التطورات الاخيرة للحرب في فيتنام ان توسيع الولايات المتحدة لحربها العدوانية الاجرامية ونقلها الى صلب المعسكر الاشتراكي نفسه تسير باتجاه وضع المعسكر الاشتراكي امام الاختيار المأسوي التالي : اما الاستسلام ( اى الرضوخ لتوازن قوى جديد تفرضه اميركا لصالحها ) واما الاضطرار الى الرد على المراجل الجديدة للعدوان العسكري الاميركي باعلان حرب ثورية شاملة دفاعا عن النفس . لهذا ، وتفاديا للاضطرار الى الاختيار بين هذين الاحتمالين المفجعين ، يجب على الاتحاد السوفياتي ان يهدد الولايات المتحدة الاميركية بقصف قواعدها العسكرية في جنوب شرقي آسيا ، وان ينفذ هذا التهديد اذا هي لم ترتدع وتقبل بالانسحاب من فيتنام . بهذا الصدد ، تعلن " لبنان الاشتراكي " تضا منها انتماء مع مجلة " الازمنة الحديثة " الفرنسية التي دعت الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ هذا الموقف ، في عدد آب الماضي . صحيح ان الاتحاد السوفياتي قد بلغ مستوى مرتفعا نسبيا من المعيشة ، وان المواطن الروسي قد مل الحروب والتصفيات الدموية . ولكن الصحيح ايضا هو ان العدوان الاميركي الذى تبلغ به الوقاحة والصلافة حد قصف فيتنام الشمالية وتهديد الصين يهدد من ورائها الاتحاد السوفياتي وسوف ينفذ تهديده اذا لم يبادر هذا الاخير الى التهديد بالرد على القوة بالقوة .

— فتح جبهات ثورية في العالم توزع قوى الاستعمار وتشتتها وتخفف العبء عن " جبهة التحرير الوطني " الفيتنامية ومن ورائها شعب فيتنام في الجنوب والشمال . ويفترض الوضع العالمي الراهن ان تكون هذه الجبهات في اميركا اللاتينية على اعتبار انها اضعف حلقة في السلسلة الاستعمارية . وذلك يكون التعبير العملي عن تلازم الثورة العالمية من خلال اجنحتها الثلاثة : المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة الغربية وثورة البلدان المتخلفة .

ان استعداد كل الاحزاب المعنية بالامر للقيام بهذه الخطوات الثلاث هو وحده  
محك ولائها للاممية البروليتارية ، وليس من اى محك آخر .

اما بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني ، فكل ما تفتقت عنه ( قيادته البرقراطية  
حتى الان هو العمل - من خلال " لجنة نصره فيتنام " - على طبع بطاقات بريدية  
توزع على الناس ليكتبوا عليها اسماءهم وعناوينهم ويرسلونها الى السفارة الاميركية في بيروت  
احتجاجا على حربها في فيتنام ! لماذا ، يا قيادة الحزب الشيوعي ؟ لكي تستكمل  
المخابرات الاميركية لوائحها التي تضم اسماء المناضلين الوطنيين والاشتراكيين  
في لبنان !!

اما كان الاحرى بكم ان تحاولوا افهام الاتحاد السوفياتي - باسم الاممية  
البروليتارية التي تتشددون بها - ان يتخذ الموقف الذي تمليه عليه هذه  
الاممية البروليتارية بالذات ؟ وذلك ليس خلال شهر او شهرين وانما خلال اسبوع  
او اسبوعين ، او يفوت الاوان !

١٩٦٧  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٧٠  
١٩٧١  
١٩٧٢  
١٩٧٣  
١٩٧٤  
١٩٧٥  
١٩٧٦  
١٩٧٧  
١٩٧٨  
١٩٧٩  
١٩٨٠  
١٩٨١  
١٩٨٢  
١٩٨٣  
١٩٨٤  
١٩٨٥  
١٩٨٦  
١٩٨٧  
١٩٨٨  
١٩٨٩  
١٩٩٠  
١٩٩١  
١٩٩٢  
١٩٩٣  
١٩٩٤  
١٩٩٥  
١٩٩٦  
١٩٩٧  
١٩٩٨  
١٩٩٩  
٢٠٠٠  
٢٠٠١  
٢٠٠٢  
٢٠٠٣  
٢٠٠٤  
٢٠٠٥  
٢٠٠٦  
٢٠٠٧  
٢٠٠٨  
٢٠٠٩  
٢٠١٠  
٢٠١١  
٢٠١٢  
٢٠١٣  
٢٠١٤  
٢٠١٥  
٢٠١٦  
٢٠١٧  
٢٠١٨  
٢٠١٩  
٢٠٢٠  
٢٠٢١  
٢٠٢٢  
٢٠٢٣  
٢٠٢٤  
٢٠٢٥  
٢٠٢٦  
٢٠٢٧  
٢٠٢٨  
٢٠٢٩  
٢٠٣٠

## ميزانية ١٩٦٧ والسياسة الاقتصادية الجديدة

طوال سنوات الحكم الشهابي ، ولا سيما السنوات الثلاث الاخيرة منه ، سلطت اجهزة الدعاية الضوء على دور الدولة الجديد في الحياة الوطنية . في الاذاعة وعلى صفحات الجرائد والمجلات الموالية ، امتدحت اصوات العهد المنجزات ؛ من ائارة القرى المألمة وريها الى التشريعات العمالية . فلما تسلم شارل حلور رئاسة الجمهورية لم يكن من بد من الاستمرار في الخط السابق ، ليس لاعتبارات سياسية فقط؛ الفئة التي فرضت انتخاب شارل حلور رئيسا ، وانما لان العهد الشهابي كان قد ادخل على الحياة الاقتصادية عناصر لا يمكن التخلص منها الا على حساب الاستقرار الاقتصادي .

وهو درة الدرر في تابع الوضع اللبناني . حتى ان رئيس الجمهورية القى خطابا كاملا في ٢٢ كانون الاول ١٩٦٥ ، في الذكرى الثانية والعشرين لاستقلال لبنان ، يعالج موضوع مسؤولية الدولة في الميدان الاقتصادي بالذات . وراء التصريحات وقائع لا بد من تحليلها لفهم هذا الموقف واثره على الحياة الاقتصادية وعلى المواقف السياسية التي تقفها بعض الفئات ذات الاتجاهات المتناقضة ، من يمينية ويسارية . وميزانية ١٩٦٧ فرصة توضيح بعض النقاط .

عندما عرض مشروع ميزانية عام ١٩٦٦ ، وذلك في نهاية ١٩٦٥ ارفق به طلب قرض لا يقل عن ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية ، وثار لغط حول المشروع ، لاسيما من جانب اليمين ( بينما سكت اليسار وكأن الامر لا يعنيه ) ولم يتحول اللغط الى نقاش ، تمشيا مع التقاليد اللبنانية التي تعمل على طمس كل ما قد يلقي على الاوضاع الحالية ضوءا يكشف خبايا يريد لها المتريعون ان تبقى مألومة . واقرت الموازنة دون قرض . ولكن هذا لا يعني ان ضجة القرض كانت مسطنعة . فزيارة حلوا الى فرنسا كانت تبغي مئة مليون فرنك فرنسي ، والقرض الذي وقع مع الكويت ما يزال محورا من محاور الصلات مع الدولة " الشقيقة " . ومع ميزانية السنة القادمة يعود الموضوع من جديد ليطنح على بساط البحث ، ولكن هذه المرة بشكل مختلف . اذا كان تندير الواردات ، في افضل الحسابات ، لا يتجاوز ال ٥٥٥ مليون ليرة فان النفقات العادية ، اى النفقات الادارية ( رواتب الموظفين والوزارات وما يتعلق بها ) ونفقات التجهيز السنوية ، لا تقل عن ٥٦٨ مليون ليرة . في هذا الباب وحده يرتفع العجز الى اكثر من ١٣ مليون ليرة . يضاف اليه الباب الثالث من الميزانية ، وهو الذي يتعلق بالنفقات التجهيزية الطويلة الامد التي تصرف على مشاريع الانماء . حسب التقديرات الحالية ترتفع نفقات هذا الباب في مشروع ميزانية ١٩٦٧ الى ٧١ مليون ليرة و ٦٨١ الف . اذا اضيفت هذه النفقات الى الفرق بين الواردات والنفقات العادية ، ارتفع العجز الى اكثر من ٨٥ مليون ليرة .

قبل تناول الحلول التي اقترحت ، لنلق بنظرة الى الوراء . عام ١٩٦٢ كان مجموع الفائض عن الميزانيات السابقة الذي يشكل الادخار ، ٢٧٠ مليون ليرة . اي ان الدولة كانت قد راكمت خلال عشر سنوات بعد الاستقلال ما يوازي ميزانية كاملة ، في ذلك الحين فقطمن توفير النفقات . في نفس العام كانت بعثة ايرفد قد انتهت من دراساتها ووضعت تخطيطا لبناء عدد من المرافق التي لاغنى عنها للاقتصاد اللبناني اذا اراد الحاكمون تدارك الشغرات الكبيرة التي قد توءدى به واهمها انعدام الخدمات العامة وبقاء فئات واسعة من اللبنانيين على هامش الحياة الوطنية . بينما كانت ميزانية ١٩٦١ ، ٢٧٣ مليوناً قفزت الميزانية عام ١٩٦٢ الى ٣٧٥ مليوناً ، ثم الى ٤٢٥ مليوناً عام ١٩٦٣ . والى ٥١٠ ملايين عام ١٩٦٥ ( وهي آخر ميزانية اشرف على وضعها العهد الشهابي ) . ولم يدخل اي تعديل على الاتجاه السنة التالية ، فارتفعت ميزانية ١٩٦٦ الى ٥٩٠ مليون ليرة . خلال اربع سنوات استنفذ مال الاحتياط الذي كان قد جمع عن طريق التقنين والالتزام بحدود النفقات الادارية . ولا يخضع هذا الاتجاه لارادة فرد او فئة مهما كانت نفوذها قويا . ، كما ان تغييره لا يمكن ان يتم دون تعريض الحياة الاقتصادية كلها . فالدولة تعيل ما يقارب الثلاثين الف موظف يتقاضون بالظبط رواتب ، وبذلك يشكلون قطاعا هاما . عن طريق الاستهلاك ، من قطاعات السوق . والدولة ، الى جانب ذلك ، عامل اقتصادي فعال عن طريق الطلبات التي تقدمها للقيام بمشاريعها التجهيزية والانمائية ، والتي يستفيد منها السوق بكامله . اي ان الدولة اصبحت منذ ١٩٦٢ جانبا هاما من جوانب الحياة الاقتصادية اللبنانية التي تغذى فئسة ضئيلة من اصحاب الثروات ، الى جانب برجوازية صغيرة من الموالفين ، واصحاب مصالح متنوعة . ينتج عن ذلك ان اي تغيير في السياسة الاقتصادية للدولة لا يوءدى فقط الموالفين وانما يوءدى اصحاب كل المصالح الذين يستفيدون من الطائفة الاستهلاكية التي يشكلها الموالفون . والذين يبيعون للدولة مواد تجهيز وتعمدات وخبرات متنوعة . بذلك تكون الدولة قد اوجدت قاعدة اجتماعية لسياستها يدافع عنها خبراء تكنوقراطيون مستنورون ، وتجبر للدفاع عنها فضائل من اليسار ترى فيها الدليل الدافع على اتجاه " اجتماعي " .

ازاء تضخم النفقات كان على الدولة ان تختار القطاعات التي ينبغي لها ان تضغط نفقاتها . اي ان تنقصها . بينما تابعت النفقات الادارية ازديادها ( بنسبة ٦ ، ١٣ بالمئة ) . انخفضت نفقات المشاريع الانمائية الطويلة الامد ( بنسبة ٣ ، ١٦ بالمئة ) . هذا يعني

ان الدولة ، اذا ما اضطرت للاختيار ، اختارت التضحية ، ولو جزئيا ، بالتنمية في سبيل ادارة تبلغ ما يقارب الـ ٦٧ بالمئة من الميزانية كلها ، اما الوزارات التي تبرر زيادة الخمسين مليوناً على ميزانية ١٩٦٧ في : رئاسة الوزارة ( + ٦ ملايين ) ، وزارة الخارجية ( + ٦ ملايين ) ، وزارة الداخلية ( ٤ ملايين ) ، وزارة الدفاع ( + ١٧ مليوناً ) ، وزارتنا الانباء والسياحة ( + ٩ ملايين ) ، وزارة التريية ( + ١١ مليوناً . اما الوزارات التي تحملت "ضغط" النفقات فهي وزارة الشؤون الاجتماعية ( - ٥ ، ٤ مليون ) ، والصحة العامة ( + ٧٠٠ الفليرة ) والزراعة ( + ٢ مليون ) . هذه المقارنة السريعة تبرز عددا من النقاط .

اولا : عندما تتكلم الدولة عن وقف ارتفاع النفقات الادارية فهي ليست جادة ابدا . نارتفاع هذه النفقات في وزارات او مصالح ادارية تبحثه مثل رئاسة الوزراء ووزارتي الداخلية والخارجية ، عدا وزارة الدفاع التي تمتص اكثر من خمس الميزانية ، هذا الارتفاع يكنذب الادعاء بشكل واضح .

ثانيا : مازالت الدولة اللبنانية الى حد لا بأس به وزارة الشرطي ، اي وزارة الدفاع عن النظم السياسي . فوزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية وتقع على عاتقهما مهمة الاعتناء بجانبين يعتبرهما التكنوقراطيون اللبنانيون حجر الزاوية في دور الدولة : العمل ، تأمينه والتخطيط له . والوثاية اي تأمين قوة عمل لا تشكو العلات التي تضعف انتاجيتها .

ثالثا : بلغت نفقات وزارتي الاشغال العامة والموارد المائية والكهربائية حدا من الارتفاع بدأت معه مرحلة من التوقف . بالطبع لا يعني هذا تراجعاً . ولكنه قد يمهد لتراجع تستفيد منه نفقات التريية والتعليم ان ان هذا القطاع الاخير يجابه ضغطا وحاجات لا قبل له بتحملها اذا لم تزد النفقات . ويذهب جانب منها على التعليم التقني بعد ان سئمت حاملي البريفيه والباكالوريا ، علمية كانت ام ادبية .

رابعاً : هذا الارتفاع في النفقات يهدد العملة اللبنانية وتغطيتها ، فان زيادة الاستهلاك تعرض السوق لجريمة كبيرة من التضخم المالي الذي يهدد بدوره رؤوس الاموال المودعة او المستثمرة في البناء ( لاسيما الشقق المفروزة للبيع ) والتي تقوم على ثبات العملة والاتفاقت ارباحها . مما يفسر معارضة الجناح المصرفي لزيادة النفقات وللقرض الداخلي رغم انها تستطيع الاستفادة من القرض وفوائده . ولكن لحساب الخسائر ضروراته .

ازاء ميزانية من هذا الطراز ، على اليسار ، بدل ان يتفرج ، اى يقوم بعمل مزدوج : عمل دعائي يقوم على فضح الفارق بين الادعاءات التي تنشرها ابواق الحاكمين وبين المنجزات الفعلية ، كما يقوم على تحليل الاتجاهات الفعلية التي تتلهم التحالف الحاكم وحاجاته ووعيه . وبالتالي امكان قياس ميزان القوى السياسية ودوافعها . على اساس هذا التحليل يستطيع اليسار اللبناني تحديد احلافه وحدودها ، وانتقاء شعاراته وصياغتها . هذا الخروج من العموميات هو وحده الكفيل بالخروج من العجز الذي اكدته الاضرابات العمالية الاخيرة ، ومن المهزال الناري والسياسي الذي اصبح من السمات المميزة لليسار اللبناني .

=====

## بيان اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية

الحكم الدكتاتوري الرجعي يوغل في اضطهاد الطلبة  
الرسوب والفصل سياسة مرسومة وفق مخطط استعماري

ايثها الزميلات ، ايها الزملاء

منذ سنوات وجماهير شعبنا تعاني الاضطهاد والتنكيل على يد الطغمة الحاكمة . وقد تعرض الطلبة خلال ذلك كجزء من الجماهير الى صنوف الاضطهاد والارهاب ، فنج بالمئات من زملائنا بالمعتقلات والسجون وتعرضوا لتعذيب بربري لا انساني واستشهد العديد من قادة الحركة الطلابية الذين ناضلوا في سبيل حقوق وحرية الطلبة ولم ينج من الارهاب ايضا اساتذتنا الذين وقفوا بجرأة في وجه تجاوزات الزمر الرجعية وفضحوا المؤامرات الاستعمارية فكان نصيبهم الفصل والسجن والتشريد وتعريض عوائلهم للارهاب والاهانات والتجويب .

ونتيجة لذلك سلمت مقاليد التعليم بايدي معروفة بولائها وعمالتها للاستعمار فتردت احوال التعليم على جميع المستويات ولا يزال ، حتى يومنا هذا ، المئات من الاساتذة والمدرسين المفصولين او رهن الاعتقال او مشردين خارج الوطن رغم الحاجة الماسة اليهم ، كما لا يزال الطلبة محرومين من حقهم الشرعي في التنليم الطلابي رغم الاعلان عن نيية الحكومة باجراء انتخابات طلابية . ولا تزال المطاردات البوليسية قائمة داخل الجامعة وقاعات الدرس دون مراعاة لحرمة الجامعة وقدسية استقلالها .

ولم يكنف الحكم الرجعي الدكتاتوري بذلك ، بل الغى الدراسة المسائية واوجد بدعة الكليات والمعاهد التجارية خدمة لاصحاب الثروات وكبار التجار ، كما اعلن عن نيية الالغاء مجانية التعليم في الجامعة مما سيؤدي الى سلب واحد من ابرز مكاسب الطلبة التي حققوها خلال نضالاتهم البطولية وسيؤدي كذلك الى حصر التعليم ببناء الذوات والمتبجين والى حجبهم عن ابناء العمال والكادحين .

وكان نصيب الطلبة الاكراد كذلك ، المطاردة والفصل والحرمان من حقهم المشروفي تحصيل العلم بلغتهم القومية وفي احياء ترائهم وتطوير ثقافة الشعب الكردي المجيد . واخيرا وليس آخرا ، توجهت الطغمة الحاكمة اعمالها ضد جماهير الطلبة باتباع سياسة تدميرية ، تلك هي سياسة الرسوب وذلك انتقاما من طلبتنا البواسل وتوخيا لخنق الحركة الطلابية وتشريد الالوف من الطلاب تمهيدا لسوقهم جنودا في الحرب الظالمة ضد الشعب الكردي . وزيادة في التنكيل ، ابتدعوا تحديد نسب القبول ، والمعدلات العالية .

ان نتائج الامتحانات ، هذه السنة ، ما هي الا امتدادا للسنوات السابقة . فاقصد بوضع الاسئلة التي لا تناسب والمستوى العلمي للطلبة وايكال وضعها لبعض الجشعين

المتاجرين ، والتشدد في تصليح دفاتر الامتحانات ، ما هي الا سياسة مرسومة . وان  
توضيحات وزير التربية السابق (في وزارة البزاز) ، رغم اعترافه بمسؤولية الوزارة ، كانت  
تلقي اللوم على الطلبة واساتذتهم . . كما وان موقف وتصريحات الوزير الجديد ، ما هي  
الامشاركة في تنفيذ تلك السياسة التدميرية ضد طلبتنا واستهتار بمصالحهم ومستقبلهم .  
ورغم ماكتبته الصحف من تعليقات وتصريحات ، وما نشره الاساتذة الافاضل فان المشكلة  
مازالت قائمة دون حل . وقد تركت السلطات التعليمية الامور تسير دون ان تحرك ساكنا  
لحل هذه النكبة التي اصابت الالاف من العوائل فضيقت سنة كاملة بعرقها وجهدها  
من حياة ابنائهم ومستقبل هؤلاء الابناء .

ان ارتفاع نسبة الرسوب هذه السنة والسنوات السابقة طاهرة تهدد مستقبل طلابنا  
العلمي والتربوي والثقافي ، اضافة الي الحاق الضرر بمستقبل التطور والبناء في بلدنا  
الذي هو بأمس الحاجة الى جهود شبابه للنهوض بمستواه ، ولا بد من ايجاد الحلول  
المناسبة لهذه الالاهرة الخطيرة .

ايتها الزميلات ، ايها الزملاء .

ان تجربة نضالنا الطويل ضد الحكام الرجعيين علمتنا ان حقوقنا المشروعة لا يمكن  
احرازها الا باتحادنا ورض صفوفنا والوقوف بوجه الدكتاتورية الحاكمة واجراءاتها الرجعية  
التعسفية . فلنعمل يدا واحدة لانتزاع حقوقنا وبلوغ اماننا في حياة جامعية حرة  
ومستقبل افضل .

يا طلبتنا النجباء . انكم مدعوون اليوم الى تشديد نضالكم العادل من اجل الحل  
السريع لمشكلة الرسوب وذلك باعادة الدار في نتائج الامتحانات بشكل عام بمايخدم مصلحة  
الطلبة . ومن اجل اجراء تعديل على المناهج التعليمية بمايتفق ورفع المستوى العلمي  
لطلبتنا ، وخدمة البلاد وتطورها .

ان علينا ان نشدد النضال لفضح المخططات المعادية لمصالح الطلبة والشعب باسره  
ان صمودكم في ميدان الكفاح مدعومين بمساندة عوائلكم وسائر ابناء الشعب ، ضمانا اكيدة  
لانتزاع حقوقكم . وان كفاحكم البطولي جزء متم لكفاح الشعب من اجل اقامة حكم ديموقراطي  
يخدم الشعب ويحقق له حياة حرة كريمة .

النصر لحركتنا الطلابية والنصر لشعبنا

اتحاد الطلبة العام

اواسط آب / ١٩٦٦

في الجمهورية العراقية

